الاصلاح المصرفي في سورية

د. علي كنعان
عام 2005م

مقدمة :

إن الــتطورات الاقتصادية الدولية التي أفرزتها توجهات العولمة والتي تمثلت بقيام تكــتلات اقتصادية سياسية مثل مجموعة الآسيان ، الاتحاد الأوربي واتفاقية (النافتا) في أمــريكا الــشمالية وغيرها من التكتلات قد ساهمت في تخفيض حجم وقوة الدولة الوطنية لتظهــر قــوة التكــتل أو التحالف إضافة إلى ذلك فقد شجعت منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام1995 على تخفيض القيود المفروضة على حركة التجارة العالمية وتحديد أسس جديدة للتبادل التجاري الأمر الذي ساهم في دعم توجهات العولمة 0

إن حــركة رأس المال المالي والمضاربات في الأسواق المالية وانتقال رأس المال الــساخن بين القارات والأسواق تشكل الأساس الجوهري لحركة العولمة وتثبيتها على أنها حقيقة موضوعية أنتجتها التقانات والاتصالات الحديثة وكرستها طموحات ورغبات المالكين في تعظيم الأرباح والاستفادة من ثغرات القوانين بين الدول فالمصارف التي تشكل جزءا من حــركة رأس المال المالي واكبت وبشكل واضح هذه التوجهات وبدأت حركات اندماج كبيرة بــين مجموعات مصرفية صغيرة ومجموعة كبيرة وأحيانا بين مصرفين كبيرين مثل اندماج بــنك طوكــيو ــ مــع بــنك ميتسوبيــشي ليشكلا أكبر مجموعة مصرفية في العالم شكلت موجوداتهما عند الاندماج عام 1996 حوالي 647 مليار دولار وتصل قروضهما إلى 2000 مليار سنويا (1)0

إضــافة إلــى ذلــك فقد طورت المجموعات المصرفية أنظمة عملياتها لتواكب الــتطور العلمــي الحاصــل في التكنولوجيا والاتصالات وخدمة الزبائن والمتعاملين بحيث أصــبحت بعــض المــصارف تقدم خدمات تصل إلى 1000 خدمة بدءا من الودائع وصولا الخدمات الشخصية للزبون وتحريك الحسابات عبر الإنترنت واستخدام البطاقات المصرفية المحلية والعالمية وغيرها من الخدمات الأخرى 0

---

(1) – هشام البساط : كيف تصبح المصارف العربية مؤسسات كبرى ، مجلة المصارف العربية العدد 205 لعام 1998 .

إن تطور الخدمات المصرفية العالمية يظهر نتيجة للتطور الحاصل في قطاع الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات وليس لذاته وبالتالي تبدو العلاقة واضحة بين قطاع الإنتاج وقطاع الخـــدمات ولكـــي تنطلق مصارفنا الوطنية لتقدم الخدمات المصرفية العالمية لابد من تحديد التوجه الاقتصادي العام للاقتصاد السوري المتمثل بتبني التوجه الرأسمالي أولا والبدء بعد ذلـــك بعملـــيات الإصلاح في قطاع الإنتاج المادي وقطاع الخدمات بحيث تستطيع المصارف تحديـــد بـــرامجها الإصـــلاحية على أساس قاعدة واضحة ومحددة وما ظهر خلال السنوات الماضـــية كان عبارة عن عمليات ترميم وتحسين في إطار الواقع القائم ،فالبحث يطرح هذه المشكلات ويبحث في اتجاهات معينة للإصلاح .

أهمية البحث :

إن عملية الإصلاح المصرفي في سورية هي عملية ملازمة لعملية الإصلاح المالي و الـــنقدي فـــي إطـــار الاقتـــصاد الوطني وهذا ما أعطى مبرراً لهذه الدراسة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لإصلاح الوضع و علاج الاختلالات من خلال دراسة تفصيلية قابلة للتطبيق وفق الإمكانات المتاحة.

الهدف من الدراسة :

إن الـــتطورات الاقتـــصادية الدولية الناجمة عن تطور التقانات و الاتصالات الحديثة تفرض إعادة هيكلة (إصلاح) الجهاز المصرفي السوري في محاولة الوقف على مفهومه و طبيعته و تطوره و مدى مواكبته للمصارف العالمية لما من شأنه وضع مؤشرات تسهم في تغيير الجهاز المصرفي و بالتالي تحسين الوضع الاقتصادي ووضع التوصيات والمقترحات بهذا الشأن.

فرضية الدراسة :

تـــنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإصلاح المالي و النقدي في سورية ينطلق مـــن الإصـــلاح المـــصرفي الـــذي يؤدي إلى رفع الخدمة المصرفية إلى مستوى الخدمات المصرفية الدولية و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

منهج الدراسة:

اعـتمدنا فـي الدراسـة أكثـر مـن منهج فقد استعنا في هذه الدراسة بالطريقة الاسـتقرائية لمحاولـة الوقوف على صحة فرضيتنا بالوصول إلى نتائج معينة من حقائق محـددة، أي الوصـول إلـى الكـل من خلال الجزء ومن جهة أخرى فقد استعنا بالطريقة الاستنباطية حيث كانت نقطة البداية في هذه الدراسة هي الإطار النظري وصولاً إلى التحليل و التقييم البياني،وقد استعنا بالأسلوب الوصفي ، والتحليلي ، و المقارن .

هيكل الدراسة:

مقدمة

أولاً : الاصلاح الاقتصادي والاصلاح المصرفي .

ثانياً :الاصلاح المالي والنقدي والاصلاح المصرفي .

ثالثاً : مفهوم الاصلاح المصرفي .

رابعاً : النظام المصرفي في سورية .

خامساً : خصائص النظام المصرفي في سورية .

سادساً : الايداع والتسليف .

- **تطور حجم الودائع .**
- **تطور حجم القروض .**

سابعاً: الودائع والقروض والناتج المحلي الاجمالي .

ثامناً : الخدمات المصرفية .

تاسعاً : الصعوبات والمشاكل المصرفية .

عاشراً: المؤشرات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي .

أحد عشر : المقترحات والتوصيات .

أولا : الاصلاح الاقتصادي والاصلاح المصرفي :

الإصـلاح الاقتـصادي "هـو عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بحيث يؤدي ذلك لظهـور أفكـار وقـيم وعلاقـات اقتـصادية واجتماعية جديدة تؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتـصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين"(1) فالإصلاح الاقتصادي عملية فنية في

1) المؤلف، الإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة سيما، مركز الرضا للكمبيوتر ، دمشق 2001، ص6.

محـــتواها ومـــضمونها لكـــنها تحـــتاج لإرادة سياســـية وموافقة جميع الطبقات والشرائح الاجتماعـــية التي ستقوم بالإصلاح وتتحقق مصالحها في نهاية المطاف وكل تردد أو تأجيل للإصلاح يؤدي لانقسامات في الآراء الاجتماعية ومن ثم تأجيل الإصلاح أو الاكتفاء بالترميم وتعـــديل وتطويـــر بعـــض التـــشريعات التي لا تشكل في مجموعها إلا جزءاً من الإصلاح الاقتصادي 0

كمـــا تكـــون التنمية الاقتصادية عملية اقتصادية اجتماعية شاملة ومتكاملة يكون الإصلاح الاقتصادي شاملاً ومتكاملاُ ، وبالتالي لا يمكن إجراء إصلاح جزئي في قطاع من القطاعات دون غيره وفي حال نجاحه يكون لمرحلة بسيطة .

إن الإصـــلاحات الجزئية لا تؤدي إلى الإصلاح الشامل ، بل يجب أن يأتي الإصلاح في إطار برنامج شامل ومتكامل لكي يحقق الأهداف المرجوة منه .

كمـــا يـــبدو من التعريف فالإصلاح عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة تشمل جمـــيع القطاعات الإنتاجية والخدمية وتشمل كافة الفئات والشرائح الاجتماعية بحيث يتأثر الجمـــيع مـــن خطوات الإصلاح وإذا لم تكن الخطوات مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب الـــبعض علـــى حـــساب الـــبعض الآخر لذلك نلاحظ تضارب الآراء وتعارضها أحيانا تجاه الإصلاح.

فالـــسؤال المطروح : هل يمكن إجراء الإصلاح في بعض القطاعات دون القطاعات الأخرى أو بعبارة أدق هل يمكن استخدام الإصلاح الجزئي ؟

بالطـــبع لا يمكن استخدام الإصلاح الجزئي للوصول إلى الإصلاح الشامل وإنما يجب تحديد خطوات متكاملة وفي جميع القطاعات لكي تشكل في مجموعها الإصلاح الشامل .

لقـــد استخدم البنك الدولي في مصر مجموعة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية لمعالجة فائض الطلب والتي من أهمها :

ـــــ سياسة تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الأمر الذي أدى لتخفيض حجم الإنفاق العام والاستثمار العام 0

ـــ العمل بأنظمة الدين العام بدلاً من الاقتراض من المصرف المركزي وتحفيز التضخم وذلك عن طريق طرح سندات على الجمهور للاكتتاب بها(1) 0

ـ تحرير أسعار الفائدة لتتناسب مع (التضخم ـ معدل النمو ـ الربحية الوطنية ومعدل نمو الناتج)

ـ سياسة تحرير الأسعار وتحرير التكاليف وتخفيض حجم الدعم المقدم لبعض القطاعات والسلع لكي تقترب من الأسعار العالمية 0

ـ تحرير الأجور بحيث تقترب من مستويات التكاليف الاجتماعية ودفع المؤسسات لكي تضع الأجور التي تتناسب مع الكفاءات والخبرات (أي التخلص من الأجور الإدارية)

ـــ تقليص دور الدولة في ملكية الشركات العامة والاتجاه نحو بيع بعض المؤسسات أو طرحها للاستثمار 0

إن هذه الإجراءات التي تشكل في مجموعها وصفة الإصلاح لا يمكن تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض 0

ولكي يتم تخفيض فائض الطلب في مصر لا بد من القيام بكافة الإصلاحات المذكورة دفعة واحدة .

كذلك تبين من خلال تجربة ماليزيا بأن الدولة قامت بمجموعة من الإجراءات أهمها:

-إعادة الحيوية للقطاع الخاص عن طريق تشجيع الاستثمار .

-البدء ببرنامج قوي للخصخصة .

-إصلاح النظام المالي .

-تحرير السوق النقدية والمالية .

-انتهاج سياسة اقتصادية خارجية فعالة .

-دعم الصادرات وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والآلات لدعم الصناعة الوطنية .

---

1) منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص29-30.

كمـــا هو واضح فإن الإجراءات المالية وخاصة المصرفية جاءت في إطار البرنامج الشامل ومجموعة الخطوات الشاملة ، لذلك نصل إلى نتيجة مفادها " إن الإصلاح المصرفي يـــشكل جـــزءاً مـــن الإصـــلاح الاقتصادي الشامل ولا يمكن القيام به دون القيام بالإصلاح الشامل.

ثانيا : الاصلاح المالي والنقدي والاصلاح المصرفي :

لقـــد ارتبط مفهوم الائتمان بمفهوم النقد، إذ لا يمكن أن نتصور وجود الائتمان دون وجـــود النقد ومن جهة ثانية فالنقد سوف يخلق الودائع والادخار التي تشكل مادة الائتمان والجميع يرتبطون بالاقتصاد الوطني الذي يكون أساسا لهذه المتغيرات الاقتصادية(1).

ولا يمكـــن تحقـــيق الثـــبات النـــسبي في أسعار الصرف وسلامة النقد إلا من خلال المصرف المركزي الذي يسهر على سلامة الجهاز المصرفي، إضافة إلى ذلك يشكل القطاع المـــصرفي جـــزءا هامـــا مـــن القطاع النقدي وتشكل السياستان المالية والنقدية مجموعة إجـــراءات مـــتكاملة تـــساهم في التأثير على الحالة الاقتصادية فالسياسة المالية بمفهومها العلمي : هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة حالة اقتصادية معينة مـــستخدمة كافـــة الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحسين الوضع الاقتصادي))(2) .

أما السياسة النقدية فهي :"كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر فيه بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي تحفظ بها القطاع سواء أكانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"(3).

هـــذا يعني أن السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تتضمن أسعار الفائدة وسعر الصرف والإصدار النقدي بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي القائم.

---

1) مكرم صادر: تحديث النظام المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 2001، ص2.

2) المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنيين، دمشق، 1997، ص219-220.

3) خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1991، ص175-183.

يتضح من خلال مفهوم السياستين المالية والنقدية بأنهما تستخدمان مجموعة من الأدوات المتكاملة (الضرائب ــ الإنفاق العام ــ الدين العام ــ سعر الفائدة ــ سعر الصرف ــ الإصدار النقدي) وغيرها من الأدوات بحيث لا تستطيع الحكومة معالجة حالة اقتصادية بشكل كامل إلا من خلال تكامل أدوات السياستين معا فمثلا لمعالجة التضخم بشكل فعال يتوجب على الحكومة زيادة سعر الفائدة من جهة وتخفيض الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب من جهة أخرى.

إن الإصلاح المصرفي الشامل يتطلب إصلاحا واضحا في السياستين المالية والنقدية كمقدمة لانطلاقة الإصلاح المصرفي ولا يمكن أن يستقيم الإصلاح المصرفي بدون الإصلاح المالي والنقدي ، لقد كتب الكثيرون عن إمكانية الإصلاح المصرفي وتطوير الأنظمة المصرفية لكن الأمر يتطلب إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية في إطار برنامج إصلاح اقتصادي متكامل وما يؤكد ذلك اتجاهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث يركزان على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية وأهداف محددة تركز جميعها على تخفيض حجم الطلب باستخدام كافة الأدوات المالية والنقدية بما فيها سداد الديون للعالم الخارجي بهدف تخفيض معدلات التضخم وتحقيق التوازن بين العرض والطلب(1).

إن الإصلاح المصرفي في هذا الإطار يعني تحديد تكلفة حقيقية للإقراض وتقديم خدمات مصرفية مشابهة للخدمات المصرفية المقدمة في الدول المتقدمة وذات كفاية وعائديه، إضافة إلى ذلك لا يجوز التوسع في الإقراض إلا في إطار برنامج الإصلاح الذي يحدده الصندوق 0

ثالثا : مفهوم الإصلاح المصرفي :

يشكل الإصلاح المصرفي جزءاً من الإصلاح الاقتصادي الشامل وقد ظهر هذا المفهوم في الدول النامية التي انطلقت خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي وخاصة ما كان منها يعتمد على القطاع العام المصرفي الذي تقوده وتديره الدولة ، وبالتالي فالإصلاح المصرفي كمفهوم ينحصر في إطار فترة تاريخية محددة ، لذلك لم يظهر هذا المصطلح إلا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي .

---

1) هشام متولي : صندوق النقد الدولي ، ترجمة ، دار طلاس، دمشق 1993،ص215ــ 219

فقــد اتــبعت ماليــزيا إصلاحا مصرفياً انطلق من أوضاعها المصرفية حيث حددت محاور الإصلاح المصرفي في النقاط التالية :

-تخفــيض حجــم الاحتياطيات المخصصة للديون المعدومة والمشكوك فيها والتخلص من مشكلة الديون المصرفية بشكل كامل (1).

-زيادة رأس المال لجميع المصارف لكي تزداد قدراتها المالية .

-وضــع نظــام مــوحد لكفايــة رأس المــال بهدف تخفيض حجم الأخطار المحتملة.

إضــافة إلــى التأهيل والتدريب وإدخال البرامج المصرفية ضمن التعليم الجامعي والمعاهد وغيرها .

انطلاقــاً ممــا تقــدم ومــن الاطــلاع على تجارب كل من تركيا ومصر والبرازيل وكوريا والأرجنتــين وتــونس فإننا نرى في الإصلاح المصرفي مجموعة من الإجراءات يمكن أن تــساهم فــي تحسين الأداء ورفع مستوى الخدمات المصرفية وتشجيع الاستثمار والعمل المنتج وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

يــرى الخبيــر المصرفي مايكل برونو الخبير في البنك الدولي بأن الإصلاح المصرفي يعني إعادة تحديد وتخصيص النقود والائتمان من حيث الكمية والسعر وتحديد أسعار الفائدة والسماح للمواطنين بحيازة السندات بكافة أنواعها وتنشيط ذلك للتأثير على حركة الاقتصاد الوطني(2) .

أما بول أ.سام ويلسون وزميله ويليام د.نورد هاوس فإنهما يريان في العمل المصرفي وما يمكن أن نطلق عليه الإصلاح المصرفي في عالم اليوم " هو استثمار الودائع أو إمكانية تحويل الأموال من المودعين إلى المقترضين وهو الخدمة المصرفية "(3) .

إن ساموليــسون يرى في العمل المصرفي استثمار الأموال والودائع لأنها تساهم في زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي ينعكس إيجابا على باقي القطاعات .

---

(1) منى قاسم : الإصلاح الاقتصادي مرجع سابق ص 182-183 .

(2) - مايكل برونو : الاقتصاد المفتوح ، تحرير روديجر دور نبوش سلسلة البنك الدولي ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة القاهرة 1995 ص 29-31 .

(3) - ساموليسون - نورد هاوس : الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع عمان 1995 ص 520-522 .

إن الاقتـــصاديون الأتراك وعلى رأسهم جورج كوتش يرون في الإصلاح المصرفي ما يلي " مجموعة من التشريعات التي تنظم العمل المصرفي بما في ذلك تحرير سعر الفائدة والتأمين علـــى الودائـــع وتطبـــيق بـــرنامج محاسبي متطور ورقابة المصرف المركزي على العمل المصرفي بحيث تساهم هذه الإجراءات في تحقيق الاستقرار النقدي "(4) .

لقـــد ركز الاقتصاديون الأتراك في معالجتهم للإصلاح المصرفي على الاستقرار النقدي أي القـــيام بمجمـــوعة تشريعات من شأنها أن تضمن الاستقرار لأن تركيا كانت تعاني من تقلبات أسعار الصرف بشكل مستمر حتى تم إجراء الإصلاح النقدي في عام 2004 .

لقـــد ركزت التعاريف على استثمار الأموال وخلق خدمات مصرفية متطورة وإيجاد أثر مباشـــر للمـــصارف على قطاعات الاقتصاد الوطني وبناءً على ذلك فإن الإصلاح المصرفي حسب وجهة نظرنا يعني :

" هـــو مجموعة من العمليات المصرفية التي تتضمن إعادة الهيكلة لهذا القطاع بحيث يـــؤدي ذلـــك لزيادة حجم الإيداع والإقراض وتحسين نوعية الخدمة المصرفية مما ينعكس إيجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني " .

يتضمن هذا التعريف الخصائص التالية :

1ـــ إعـــادة هـــيكلة القطاع المصرفي : تتضمن إعادة الهيكلة لهذا القطاع في الدول النامية القيام بمجموعة من الإجراءات أهمها :

ـ إعادة ترتيب المؤسسات المصرفية من الناحية القانونية الأمر الذي يتضمن عمليات دمج المصارف والسماح بتأسيس مصارف جديدة أو فروع لمصارف أجنبية كما يمكن إلغاء التخصص المصرفي للدول التي تعمل بهذا النظام .

ـ تطوير الأنظمة الإدارية أو السماح للمصارف بالاستفادة من تجارب مصرفية عالمية مثل إعداد نظام إداري متطور وإعادة ترتيب الأقسام والإداراتحسب التطورات العالمية (1).

ـــ تـــشكيل رأســـمال بشري مصرفي مؤهل ومدرب قادر على إدارة العمل المصرفي وتحقيق النمو والاستقرار في المصارف الوطنية .

2ـ استثمار الأموال : إن استثمار الأموال في العمل المصرفي يعني القدرة على جذب الودائـــع مـــن المدخـــرين بأشـــكال وصيغ جديدة مثل السندات وشهادات الإيداع وشهادات

---

(4) - جورج كوتش : الإصلاح الهيكلي والتثبيت والنمو في تركيا ، صندوق الدولي ، منشورات الصندوق نيويورك آيار 1987 ص 4-5 .

(1) - شفيق الأخرس : تحديث النظام المصرفي في سورية ندوة الثلاثاء الاقتصادية دمشق 2001 ص 2 .

الاســتثمار وبطاقات الدفع والصيرفة الالكترونية وغيرها ويعني من جهة ثانية القدرة على توظــيف هذه الأموال في القطاعات الإنتاجية والخدمية فلا يكفي تجميع المدخرات بل الأهم هــو اســتثمارها وضــمان استردادها وبمعدلات ربحية عالية وتشكيل المحافظ الاستثمارية المتنوعة التي تضمن للمصرف الاستمرار والاستقرار في النمو .

3ــ التقانة المصرفية : إن التطور التقني قد دخل الى القطاعات الخدمية وعلى وجه الــتحديد إلى المصارف وأصبحت المصارف تستخدم تقانات عالية جعلت الزبون يتعامل مع المصرف دون الوجود الفيزيائي ، كما وأصبح كل زبون يمتلك بطاقة دفع الكترونية يستطيع أن يسحب ويودع أحياناً دون التواجد في الكوة المصرفية .

لان هــذه الــتقانات قد ساهمت في زيادة ربحية المصارف عن طريق تشجيع التعامل وزيــادة حجمــه وتخفيض التكاليف وخاصة العدد الكبير من الموظفين الذين كانوا يقومون بخدمة الزبائن.

4ـــ تحــسن الوضــع الاقتصادي : يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الهامــة التــي تؤثــر علــى بقــية القطاعات نظراً لأنه عن طريق المصارف يمكن تجميع المدخــرات والفوائض المالية الموجودة لدى الشركات الرابحة وتقديمها على شكل قروض للقطاعات التي تحتاج للأموال .

إن القروض المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف والصيرفة الالكترونية ساهمت وتــساهم فــي تحــسين الوضــع الاقتــصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لذلك يرى الاقتصاديون بأن تحسن الوضع المصرفي والخدمات المصرفية يساهم بشكل فعال في تطوير بقــية القطاعــات لــذلك يهــدف الإصلاح المصرفي إلى تحسين ظروف الاستثمار والإنتاج والتصدير والاستهلاك وغيرها .

رابعا :النظام المصرفي في سورية :

يتألف النظام المصرفي في سورية من المؤسسات التالية :

1 ــ المــصرف المركزي وهو يشكل السلطة النقدية العليا في سورية حيث تم تأسيس مجلــس الــنقد والتسليف ليصبح السلطة المسؤولية عن رسم معالم السياسة النقدية وذلك حسب القانون 23 لعام 2002(1).

1) القانون 23 لعام 2002 دمشق 2002 ص 1.

2 ــ المؤسسات المصرفية :وتتكون من المصارف العامة والخاصة وهي كما يلي :

آ ــ المصارف الحكومية وهي :

1 – المصرف التجاري السوري.

2 – المصرف الزراعي التعاوني.

3 – المصرف العقاري.

4 – المصرف الصناعي.

5 – مصرف التسليف الشعبي.

6 – مصرف التوفير.

ب : المصارف الخاصة : لقد شهدت سورية تأسيس ثلاثة مصارف خاصة وقد باشرت أعمالها وهي:

1 – بنك التمويل و التجارة الدولي .

2 – بنك سورية والمهجر .

3 – بنك بيمو (الفرنسي السعودي) .

حيث شهد عام 2004 نشاطاً ملحوظاً للمصارف الخاصة في سورية.وسوف يتم تأسيس مصارف أخرى في عام 2005 حيث تقدمت عدة مصارف عربية بطلبات لتأسيس فروع لها أو مصارف تشارك بها في سورية .

خامساً : خصائص النظام المصرفي في سورية :

تسيطر الدولة على القطاع المصرفي بشكل كامل وذلك منذ عام 1963 وحتى نهاية عام 2003 لذلك يعتبر القطاع المصرفي بأنه قطاع حكومي وبالتالي يتميز العمل المصرفي في هذا القطاع بالخصائص التالية :

– التخصص والاحتكار : لقد حدد القرار /813/ الصادر عن وزير الاقتصاد لعام 1966 أهمية التخصص في حياة المصارف حيث ينقلها من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له(1).

لقد حقق التخصص المصرفي في بدايته في بداية الانطلاق ميزة للعمل المصرفي في سورية لكنه سرعان ما تحول مع بدايات عام 1980 إلى سلبية حيث أخذت المصارف

---

1)المؤلف النظام النقدي والمصرفي في سورية، مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق 2000، ص52.

العالمـــية تنتقل من مصارف متخصصة إلى مصارف شاملة تعنى بكافة الخدمات المصرفية والـــتجارية والخدمـــية . وبقـــيت المصارف السورية حتى عام 2004 مصارف متخصصة ويمكن أن نطلق عليها بنوك إقراض صغيرة لصغار التجار والصناعيين والحرفيين لذلك لم تـــساهم فـــي خلـــق صناعة أو سياحة متطورة كما هو الحال في كل من تركيا ــ إيران ــ تونس .

إضـــافة إلى ذلك تمارس المصارف الحكومية صفة الاحتكار حيث لا يحق للزبون الحصول على القروض والتسهيلات إلا من المصرف المخصص له، فإذا ساءت العلاقة بين الزبون والمصرف يتعرض الزبون للإفلاس، فالتخصص والتقسيم أثر على كفاءة الإنتاج الصناعي والزراعي فدفع بالزبائن الجيدين للبحث عن مصادر تمويل خارجية غير شرعية نظراً لعدم الـــسماح بالـــتعامل بالقطـــع الأجنبي بحرية (إدخال وإخراج غير نظامي) ودفع الزبائن الـــسيئين للحـــصول علـــى قـــروض وهمية أو قروض خصصت للعمل التجاري بدلاً من الصناعة والزراعة والعمل الإنتاجي .

وكانـــت الإجـــراءات الحكومية المصرفية تزداد تعقيداً فيهرب الزبون الجيد ويبقى الزبون الـــرديء حتـــى أصبحت المصارف المجاورة تمول حوالي 50% من الصناعة والعمليات التجارية.

- المالك والإدارة المركزية :

بمـــا أن المالـــك هو الحكومة لذلك تخضع المصارف لجميع القرارات والقوانين والبلاغات التـــي تـــصدرها الحكومة وبالتالي يصبح المدير العام أو مجلس الإدارة ملزماً بتنفيذ هذه القـــرارات وبـــذلك تنعدم المبادرة الفردية ويصبح موظفو المصارف خاضعين كغيرهم من موظفـــي القطاع العام لتوجهات ورغبات المالك، وبالتالي لم يحصل أي تعديل أو تغيير في شـــكل ونمط الإدارة الحكومية منذ صدور المرسوم 18 لعام 1974 الناظم لعمل مؤسسات القطـــاع العام فالصلاحيات والوظائف والهياكل الإدارية ما زالت قائمة نفسها دون تعديل، وبـــذلك ظهر نمط الموظف الذكي الذي لا يمكن الاستغناء عن خدماته بسبب معرفته ليس بالقوانين والبلاغات والتعاميم، بل بكيفية الخروج من تعارض وتناقض هذه القرارات .

فالمركـزية قـد تكـون مفيدة في مرحلة من المراحل، لكن شدة المركزية وتشديد قبضة الحكـومة علـى المؤسسات المالية خلقت تشوهات عميقة مستحيلة الحل ووضع إدارات القطاع العام أمام موقف ((الأزمة)) .

- الكفاءات والخبرات :

إن خـضوع المصارف ومؤسسات القطاع العام للمرسوم 18 لعام 1974 وتعديلاته بالمرسوم 20لعام 1994 وقانون العاملين الموحد لعام 1985 قد وضع المصارف أمام سلم من الأجور غير قابل للزيادة وحدد الحافز والمكافأة براتب عام 1985 وبالتالي انعدم الحافز المـادي الـذي يدفع الموظف للعمل والإنتاج وتحسين خبراته وكفاءته، ونظراً لعدم وجود المنافـسة سواء بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام ولعدم وجود مصارف خاصة فقـد تحـول العمـل المـصرفي إلى عمل إداري روتيني يخضع لتعليمات حددتها الأنظمة والقوانين وبالتالي لا داعي للتأهيل والتدريب والدورات التدريبية الداخلية أو الخارجية الأمر الذي دفع موظفي القطاع العام للبحث عن أعمال ووظائف تدر لهم دخولاً سواء في القطاع الخـاص أو خـارج القطر في دول الخليج العربي(1) ، لذلك فرغت المصارف من الكوادر المؤهلة و المدربة.

إضـافة إلـى ذلك فقد غابت مراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ولم يعد الاقتصاد الـسوري بحاجة لمثل هذه المراكز في الفترات السابقة الأمر الذي فسح المجال لمؤسسات عـربية مـثل الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية واتحاد المصارف العربية لإقامة بعـض الدورات في سورية والتي تختلف في مضمونها وأهدافها عن واقع العمل المصرفي وهي متطورة جداً مقارنة مع طبيعة العمل القائمة حالياً في سورية.

- التقانة والاتصالات :

إن تطـور وسـائل الاتـصال والمعلوماتـية قد ساعد على تطوير آليات العمل في الصناعة وفي أكثر القطاعات وخاصة قطاع الخدمات وقد أدخلت المصارف التقانات الحديثة وأصـبح بإمكان الزبون التعامل مع حسابه دون التواجد في ردهات المصارف، إضافة إلى

1) نبيل سكر: الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 1995 ص7.

ذلــك فقــد اســتخدمت المصارف أنظمة الاتصالات لتسريع وتيرة العمل وإنجاز التحويلات بأسرع وقت ممكن .

لــم تستطع المصارف مواكبة مسيرة التطور التقني بمفهومها العلمي نظرا لخضوع المــصارف للقوانين والقرارات الحكومية التي تعيق إدخال التقنية الحديثة وخاصة المرسوم 195 الخــاص بإنفاق الموازنة وإجراء المناقصات وغيرها،لكن المصرف العقاري استطاع بفــضل تجــاوزه للروتين إنجاز تقنية متطورة وإدخال (بطاقة سورية) واستخدام الصراف الآلي وغيرها في حين لم تستطع باقي المصارف إدخال هذه التقنية بسبب الروتين والأنظمة والقوانين وما زالت عمليات الأتمتة في بداياتها في باقي المصارف .

إضــافة إلــى ذلــك فالتقنية ترافقها عمليات تخفيض عدد الموظفين وسرعة إنجاز الأعمــال لكــن مؤسسات القطاع العام لا تستطيع تخفيض عدد العاملين أو حتى نقلهم الى أمــاكن أخرى بعيدة، لذلك سوف تزيد التقنية الأعباء على المصارف الحكومية عند تطبيقها مع بقاء العوامل الأخرى على ماهي عليه .

- الخدمات المصرفية :

لقــد حافظت المصارف الحكومية السورية على خدماتها التقليدية ولم تستطع إدخال الــصيرفة الحديــثة فالمــصرف مــا زال يقــوم باستقبال الودائع وتقديم القروض وإجراء التحويلات وتمويل التجارة الخارجية ولم يدخل الأنماط المتطورة أو الخدمات الحديثة وذلك للأسباب الآتية :

-عدم معرفة الموظفين بنوعية وآلية الخدمات الحديثة .

-عــدم قــدرة المــصارف على إدخال هذه التقنيات بسبب ارتفاع التكلفة من جهة وطول فترة إجراء المناقصة .

-عدم وجود المنافسة يدفع المصارف للحفاظ على الخدمات القديمة وعدم تطويرها.

ثــبات الــرواتب والأجور والحوافز الأمر الذي يدفع الإدارات العامة والخبرات لعدم إدخال خدمات حديثة

تخلف أنظمة العمليات وعدم القدرة على تطويرها في ظل الظروف القائمة .

إن هــذه الأسباب دفعت المصارف للحفاظ على وضعها الحالي دون تطوير والاكتفاء بالخدمات القديمة التي اعتادت المصارف عليها .

سادساً - الإيداع والتسليف :

أ - تطور حجم الودائع :

تشكل الودائع أهم مصادر السيولة للمصرف إضافة إلى الخدمات الناجمة عنها وتطوير آلــية الخدمة وما ينتج عنها من خدمات أخرى، لقد شهدت المصارف السورية تطورا ملحوظا في زيادة حجم الودائع كما يظهر في الجدول رقم (1) .

الجدول رقم (1)

تطور حجم الودائع في المصارف السورية 1990 – 2003 (مليار ل.س)

السنة	ودائــع تحت الطلب	ودائــع لأجل وودائــــع التوفير	إجمالي الودائع ل.س	الودائع الأجنبية (المعادل) ل.س	المجموع	معــدل النمو الجاري
1990	35.9	30.9	65.9	4.1	70.0	–
1991	41.9	41.6	83.5	8.5	92.0	%31.5
1992	48.8	55.1	103.9	10.5	114.4	%24.3
1993	65.3	57.5	122.8	11.5	134.3	%17.4
1994	72.0	71.2	143.2	17.5	160.7	%19.7
1995	81.2	79.0	160.2	17.3	177.5	%10.4
1996	90.8	89.2	18.0	17.7	197.7	%11.4
1997	101.1	104.5	205.6	17.0	222.6	%12.6
1998	103.7	125.5	229.4	16.3	245.6	%10.4
1999	131.1	147.7	278.8	16.7	295.5	%20.3
2000	164.2	175.1	339.3	23.2	362.6	%22.7
2001	190.6	227.3	417.9	51.1	469.0	%29.4
2002	222.5	268.9	491.4	61.4	552.8	%17.8
2003	243.5	307.7	551.2	39.8	591.0	%6.9

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة في الجدول

يظهر من الجدول رقم (1) ما يلي :

*- لقــد تطــورت الودائع تحت الطلب من 35.9 مليار ل.س عام 1990 إلى 243.5 ملــيار ل.س عــام 2003 أي بمعدل 678% . أما الودائع الآجلة وودائع التوفير فقد

ازدادت بمعـــدلات أكبـــر حيث بلغت في عام 1990 حوالي 30.9 مليار ل.س في حين وصـــلت فـــي عام 2003 إلى 307.7 مليـــار ل.س أي نمت بمعدل 995% و يرجع ذلـــك لـــزيادة الوعـــي الادخاري و عدم وجود سوق أوراق مالية أو شركات مساهمة يستثمر بها صغار المدخرين .

*** – ازدياد حجم الودائع الإجمالية من 65.9 مليار ليرة عام 1990 الى 287.8 مليار ليـــرة سورية عام 1999 ثم إلى 551.2 مليار ل.س عام 2003 أي نمت الودائع بمعدل 836% ويرجع ذلك للأسباب الآتية :**

–تطور مستوى الوعي المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية .

–عدم وجود شركات مساهمة كي يستثمر بها صغار المدخرين .

–عدم وجود سوق أوراق مالية .

–تـــراجع معـــدلات التضخم عن الفترة السابقة فقد بلغ التضخم في عام 1990 حوالـــي 28% ثم تراجع ليصل في عام 1999 إلى –1.8% الأمر الذي أدى إلى رفع قيمة النقود و استثمارها في المصارف [1] .

–اســـتقرار سعر صرف الليرة السورية الأمر الذي ساعد الأفراد و شجعهم على الادخار بالعملة الوطنية .

–ارتفـــاع معـــدلات الفائـــدة مقارنـــة مـــع مـــستوى الربحية الذي تراوح في ســـورية 7–8% فـــي حين بلغ معدل الفائدة 8% علما انه تم تخفيضه إلى 7% عـــام 2003 ثم عاود بالانخفاض في عام 2004 حيث بلغ 6% ومع ذلك ما زال الأفراد يوظفون في المصارف .

واذا أخذنا الودائع بشكل مفصل وحددنا نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها حسب اجراءات المصرف المركزي وجدنا مايلي :

الودائع تحت الطلب = 15%

الودائع الآجلة = 7,5 %

وبذلك تكون السيولة الواجب الاحتفاظ بها كما يلي :

[1] المؤلف : النظام النقدي و المصرفي السوري مرجع سابق ص44

الودائع تحت الطلب 5ر243 × 15% = 5ر36 مليار ليرة

الودائع الآجلة 3ر307 × 5ر7 % = 0ر23 مليار ليرة

مجموع السيولة الواجب الاحتفاظ بها في سورية

5ر36 + 0ر23 = 5ر59 مليار ليرة

الأموال الواجب توظيفها

2ر551 ــ 5ر59 = 7ر491 مليار ليرة

الأموال المعطلة = القروض الفعلية ــ القروض المثالية

= 7ر491 ــ 6ر282 = 1ر209 مليار ليرة

أي أن الأموال المعطلة حسب إجراءات السيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصرف المركزي هي 1ر209 مليار ليرة .

$$\text{نسبة الأموال المعطلة} = \frac{1ر209}{2ر551} = 37\ \%$$

إن دراسة كافة المؤشرات والمعايير توضح لنا عدم فعالية الجهاز المصرفي السوري والحاجة الماسة لتفعيله وزيادة حجم التوظيف.

ب - تطور حجم القروض المصرفية :

تعتبر القروض المصرفية النشاط الأساسي للعمل المصرفي رغم تطور الخدمات المصرفية وتطور مجالات الاستثمار والتوظيف المصرفي ، لكن الاستثمار في مجال الأوراق المالية والمضاربة في سوق المال أكثر ربحية وسهولة في التحويل إلى أصول سائلة[1].

لكن مصطلح الائتمان قد ارتبط بالمصرف وارتبط المصرف بالائتمان وبالتالي مهما تطورت الأعمال والخدمات المصرفية ستبقى القروض النشاط الأساسي لكل مصرف . فالقروض تحقق للمصرف ربحية كبيرة نظراً لارتفاع فروقات الفائدة بين الإقراض والإيداع لكنها من جهة أخرى تصطدم ببعض المخاطر مثل عدم القدرة على السداد والأزمات التي تصيب الاقتصاد الوطني كالركود وغيرها لذلك تخشى المصارف من أزمة السيولة في بعض الأحيان(2) .

---

(1) عقيل جاسم عبد الله : النقود والمصارف الجامعة المفتوحة ، بنغازي 1994 ، ص 259

(2) سامي عفيف حاتم : اقتصاديات النقود والبنوك ، النسر الذهبي للطباعة القاهرة 2004 ص 360 .

تمتلك سورية قطاعاً مصرفياً كبيراً تسيطر الدولة على القسم الأكبر منه سيما وأنه سمحت في الآونـــة الأخيرة بإقامة مصارف خاصة وقد باشرت عملها في بداية عام 2004 لكنه حتى الآن تبقـــى القروض المصرفية في المصارف الحكومية تشكل القسم الأكبر من توظيفات المصارف وللتعرف على حجم القروض وتوزيعاتها بين القطاعات الاقتصادية نورد الجدول التالي : حجم القروض وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2003) (مليار ل.س)

السنة	الزراعة	التجارة	الصناعة	الإنـــشاءات العقارية	الخدمات	الإجمالي	معـــدل الـــنمو السنوي %
1990	8.9	57.8	5.3	5.1	19.2	79.1	–
1991	12.1	71.4	5.9	6.9	2.4	99.1	%25
1994	19.7	124.7	4.7	15.4	49.2	171.7	%73
1995	21.2	142.6	4.7	18.5	58.9	204.1	%18
1996	21.9	152.6	4.9	20.4	65.7	213.8	%16
1997	23.4	169.2	5.9	22.8	90.1	237.9	%11
1998	23.5	163.2	5.0	24.1	86.4	232.9	٪3-
1999	25.2	182.4	5.2	25.0	17.2	255.0	٪9
2000	23.3	191.3	6.4	24.9	18.0	263.9	٪3.4
2001	47.5	168.9	8.3	26.2	18.8	269.7	٪2.1
2002	60.9	125.9	9.6	29.5	19.5	245.5	٪9-
2003	78.1	124.8	19.8	35.1	24.7	282.6	٪15

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة يلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

1- تشكل القروض التجارية القسم الأكبر من حجم القروض المصرفية حيث كانت تشكل فـــي عـــام 1990 حوالـــي 73% وبقـــيت بنفس المستوى حتى عام 2000 حيث انخفـــضت إلى 72% أما في عام 2003 فقد انخفضت إلى 44% بسبب تطور حجم القروض الصناعية .

2- اســـتقر تطـــور القروض الزراعية حيث استمرت من عام 1990 وحتى عام 2000 تتراوح بين 8-11% أما في الأعوام الأخيرة فقد ازدادت القروض الزراعية لتصل إلى 27% من حجم القروض وذلك بسبب تطور القروض الزراعية العينية (أدوية

ـــ أســمدة) وهي تعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع بهدف تحقيق الأمن الغذائي الوطني .

3- لــم تكــن القــروض الصناعية تشكل جزءاً معيناً من حجم القروض بسبب سيطرة القطــاع العام خلال العقود الماضية و تموله من خلال الموازنة العامة للدولة ، فقد بلغــت قــروض القطــاع الخاص ما بين 6-7% خلال عقد التسعينات أما في عام 2002-2003 فقد بدأت في الارتفاع لتصل في عام 2003 حوالي 7% من إجمالي القــروض وهــذا يعكس توجه الحكومة نحو دعم القطاع الخاص الصناعي وإقامة صناعات لم تكن موجودة في السابق .

4- إن تطــور حجم القروض الإجمالية لم يكن مستقراً بسبب تقلبات القروض التجارية مــن جهة وتقلبات قروض الخدمات فقد بلغ معدل نمو القروض حوالي 25% في عام 1991 وحوالي 73% في عام 1994 وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي وظهور قانــون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وبدء مشاريع صناعية وخدمية جديدة .لكن تطــور القــروض قد تراجع فيما بعد ليعكس ظهور أزمة الركود حيث وصل تطور حجــم القــروض إلى السالب -3% في عام 1998 وبذلك فقد انخفض معدل النمو الاقتــصادي في عام 1999 إلى -1.9% نتيجة تراجع القروض وعوامل اقتصادية أخرى .

لكنه في السنوات الأخيرة بدأت القروض بالارتفاع لتصل إلى 15% عام 2003 .

سابعاً : الودائع والقروض والناتج المحلي الإجمالي :

تعبــر المؤشــرات المصرفية (الودائع ــ القروض ــ المضاربة) عن حالة الاقتصاد الوطنــي ، فكلمــا ازداد حجــم الودائــع وانخفــض الإقراض توصف الحالة بالركود الاقتــصادي وبالمقابــل إذا زادت القــروض عن حجم الودائع توصف الحالة بالرواج الاقتصادي ، ولا توجد في عالم المصارف نسب أو معدلات محددة للعلاقة بين الودائع والــناتج أو القــروض والــناتج لكــن بعض المصارف الكبرى قد تضع لنفسها بعض المؤشــرات للإقــراض ، علــى سبيل المثال : حددت البنوك الانكليزية حجم السيولة

الـــسائلة في البنوك بمقدار 11% وحجم القروض 55% من إجمالي الودائع لكي تبقى المصارف في منئً عن الأزمات[1] .

إضـــافة الى ذلك فالقروض للناتج المحلي الإجمالي تعبر عن حالة الاقتصاد وتوجهات الحكـــومة فـــي الـــتوجه نحـــو الركود أو الرواج الاقتصادي وللتعرف على حالة هذه المؤشرات في سورية نورد الجدول التالي :

جدول رقم (4)

علاقة الودائع والقروض بالناتج المحلي الإجماليفي سورية خلال الفترة 1990 -2004 (مليارات الليرات السورية)

السنة	الـــــــناتج المحلـــــــي الإجمالي	إجمالـــــــي الودائع	إجمالـــــــي القروض	القروض/ الودائع %	الودائع / الناتج %	القروض/ الناتج %
1990	268.3	70.0	79.1	%113	%26	%29
1991	311.5	92.0	99.1	%107	%29.5	%31.8
1992	371.6	114.4	125.1	%109	%31	%33.6
1993	413.8	134.3	163.5	%121	%32	%39.5
1994	506.1	160.7	171.7	%106	%31	%34
1995	570.9	177.5	204.1	%114	%31	%35.7

[1] ضياء مجيد : الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000 ص 298-300 .

1996	690.8	197.7	213.8	%108	%28	%30.9
1997	745.5	222.6	237.9	%106	%29	%31.9
1998	790.4	245.6	232.9	%94	%31	%29
1999	819.1	295.5	255.0	%86	%36	%31
2000	903.9	362.6	263.9	%72	%40	%29
2001	954.1	469.0	269.8	%57	%49	%28
2002	1014.5	552.8	245.5	%44	%54.4	%24
2003	1052.9	591.0	282.6	%47	%56	%26.8

يلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي :

1- **في علاقة الودائع بالناتج** : سجلت الودائع المصرفية نمواً ملحوظاً منذ عام 1990 الى الناتج حيث كانت نسبة الودائع للناتج عام 1990 حوالي 26% وتزايدت النسبة حتى وصلت في 2000 إلى 40% ثم وصلت في عام 2003 إلى 56% وتعبر هذه الحالة عن زيادة مستوى الوعي المصرفي و توجه الأفراد لاستعمال النقود الخطية إضافة لعدم وجود مجالات أخرى لاستعمال الأموال مثل سوق الأوراق المالية.

2- **في علاقة القروض بالناتج** : سجلت القروض تراجعاً ملحوظاً منذ عام 1990 وحتى الوقت الحاضر حيث كانت في عام 1993 حوالي 39.5% للناتج لكنها تراجعت فيما بعد لتصل الى 26.8% عام 2003 حيث تعبر هذه الحالة عن اتجاهات الاقتصاد نحو الركود من جهة وارتفاع سعر الفائدة مقابل الربحية الوطنية من جهة أخرى ، وتعقد الإجراءات للحصول على القرض من جهة أخرى بالتالي من خلال المقارنة مع المؤشرات العالمية يلاحظ بأن مؤشر القروض للناتج يتراوح بين 60-70% في حين وصلت في سورية إلى 26.8% و هذا ما يؤكد توجه الاقتصاد للركود أو سيطرة حالة الركود على الاقتصاد السوري.

3- **القروض والودائع :** يلاحـــظ من خلال الجدول رقم (4) بأن حجم القروض للودائع بلغ في عام 1990 حوالي 113% أي أن القروض كانت أكبر من الودائع وهذا ما يعبر عن الرواج الاقتصادي لكنه في أعوام لاحقة بدأت النسبة بالانخفاض حـــيث وصلت في عام 1998 إلى 94% ثم تراجعت لتصل إلى 47% في عام 2003 ، وإذا أخذنا مؤشرات بازل الدولية والتي تحدد نسبة السيولة بـــ 8% وأن الاحتياطيات الإلزامية فـــي المـــصرف المركزي بمقدار 10% هذا يعني أن المصرف يجب عليه الاحتفاظ بمقدار 18% كحد أدنى وإذا اعتبرنا أن عوامل الحيطة ترفع النسبة إلى 25% هذا يعني أن الودائع المصرفية السورية يجب أن تقرض :

بما فيها النقد الأجنبي :

591.0 × 75% = 443.2 مليار ليرة .

وإذا حذفنا الودائع بالنقد الأجنبي :

591.0 – 39.8 = 551.2 مليار ليرة

النسبة الجديدة للإقراض بعد حساب الاحتياطات :

551.8 × 75% = 413.4 مليار ليرة سورية .

الفرق بين القروض الحالية والقروض المثالية التي يجب أن تخلفها المصارف :

413.4–282.6 = 130.8 مليار ليرة .

أي أن المـــصارف الـــسورية يجب عليها التوسع في الإقراض لكي تقرض ما مقداره 130.8 ملـــيار ليـــرة ســـورية إضافة إلى ما تقرضه الآن فتكون بذلك قد حققت نسبة احتياطي وسيولة 25%

وأقرضت 75% بما فيها التوظيفات الأخرى .

ثامناً : الخدمات المصرفية :

تعتبـــر الخـــدمات المصرفية تقليدية في سورية نظراً لسيطرة القطاع العام على العمل المصرفي وللروتين والبيروقراطية التي تسيطر على آلية العمل وبالتالي فإن المصارف السورية تقوم بالخدمات التالية :

1- الإيداع والادخار بكافة أشكاله .

2- الإقراض بكافة أنواعه .

3- خدمات الحوالات والشيكات والدفع وغيرها .

4- دخول خدمة الصراف الآلي حديثاً في المصرف العقاري ومصرف التسليف الشعبي والمصرف التجاري .

5- التعامل بالنقد الأجنبي بما في ذلك استقبال التحويلات الأجنبية وغيرها .

إن هـذه الخـدمات ما زالت في إطار العمل المصرفي التقليدي ولم تستطع المصارف السورية حتى الآن ممارسة الأعمال المصرفية الدولية المتطورة[1] .

إضافة إلى ذلك فإن الفروع المصرفية قليلة الانتشار في سورية حيث تمتلك المصارف السورية حوالي 276 فرعاً حتى 2003/12/31 [2].

وبالتالي تكون الكثافة المصرفية كما يلي :

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}}$$

الكثافة المصرفية = 1776500/276 = 64365 نسمة لكل فرع .

وإذا مـا أضفنا بعض الشعب المصرفية التي يمتلكها مصرف التوفير في فروع البريد وكوات البريد فإن العدد سوف ينخفض إلى 52000 مواطن لكل فرع مصرفي في حين تبلغ هذه النسبة في لبنان حوالي 5600 مواطن لكل فرع مصرفي [3].

إن الخدمات المصرفية الحديثة لم تدخل إلى المصارف السورية بعد ، ونذكر منها على سـبيل المـثال الـصيرفة الالكتـرونية واستخدام الانترنت والتعامل مع أسواق المال والمضاربين وعمليات التحويل والإيداع بالعملة الأجنبية وغيرها ، لكن بعض المصارف

---

(1) المؤلف : الخدمات المصرفية في سورية ندوة معرض باتكس .دمشق 2003 ص3

(2) المجموعة الاحصائية السورية لعام 2004 ص 502 .

(3) إدارة البحوث : عملية الاصلاح المصرفي في سورية مجلة التأمين والتنمية العدد 25 دمشق 2004 ص 17 .

كالمصرف العقاري قد بدأ باستخدام الصراف الآلي ونشر عدد من الصرافات في المدن الرئيسية في سورية ، وذلك في إطار الإصلاح المصرفي .

تاسعاً : الصعوبات والمشاكل المصرفية :

تعاني المصارف الحكومية من عدد من المشاكل والصعوبات التي تعود في أكثرها لنمط الملكية حيث تؤدي سيطرة الدولة بمقتضى ملكيتها إلى زيادة حجم الروتين والتقيد بالأنظمة والقوانين ، الأمر الذي يجعل مصارف القطاع العام أقل سرعة في إنجاز معاملاتها من القطاع الخاص المصرفي ويجعلها عرضة للانتقادات بشكل مستمر وللوقوف على الأسباب لا بد من تحديد نوعية المشاكل كما يلي :

أولاً : الصعوبات القانونية والإدارية :

تخضع المصارف الحكومية في سورية كغيرها من المؤسسات الحكومية لجميع الأنظمة والقوانين والتشريعات والإجراءات الصادرة عن الحكومة وبالتالي فإن هذه التشريعات لا تعط العمل المصرفي أهمية خاصة ولا تنظر إليه على أنه قطاع يختلف عن باقي القطاعات في الإدارة والتعامل والأنظمة وسرعة الانجاز واستثمار الأموال فالمصارف تخضع في سورية على سبيل المثال :

أ- المرسوم 20 لعام 1994 الناظم لعمل مؤسسات القطاع العام جميعها والمعدل بالقانون رقم 2 لعام 2005.

ب- خضوع المصارف للمرسوم 195 الناظم لإنفاق الموازنة العامة في المصارف وهي تتضمن إجراء المناقصة وطرق الشراء والبيع وغيرها من الإجراءات التي تعيق إنجاز الموازنة خلال السنة المالية وتأجيل إنجاز مشاريع التوسع والتطوير والمعدل بالقانون 51 لعام 2004 .

ت- خضوع العاملين في المصارف لقانون العاملين الموحد الذي يوحد الأجور والحوافز والمكافآت في جميع مؤسسات الدولة الأمر الذي يفقد المصارف الحافز على الانجاز .

ث- عــدم الاهــتمام بقطــاع التأهيل والتدريب نظراً لآن الأجور والحوافز والمكافآت للعامــل المــؤهل هي نفسها للعامل العادي الأمر الذي أفرغ مسألة التدريب من مضمونها[1] .

إضــافة لوجــود إدارات غير قادرة على القيام بالعمل الإداري على أكمل وجه وهي لا تؤمن بأهمية التدريب للعاملين .

ثانياً : المشاكل الفنية :

تعانــي المصارف الحكومية من مجموعة من مشاكل فنية تتعلق بطبيعة عملها كجهاز مصرفي وأهم هذه المشاكل :

1- قدم أنظمة العمليات والتي تقوم في غالبيتها على التخصص المصرفي الذي حدد في القــرار 813 الصادر عن وزير الاقتصاد لعام 1966 وحتى الوقت الحاضر حيث ما زالــت المصارف تعمل بهذا القرار وحددت أنظمة عملياتها على أساس التخصص المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية [2].

2- عــدم القــدرة على إدخال خدمات مصرفية جديدة نظراً لأنها تقع خارج التخصص المــصرفي من جهة وعدم قدرة المصارف على العمل بها لأن الكوادر التي ستعمل بهذه الخدمات تحتاج لتأهيل وتدريب متميزين وتحتاج بالمقابل لحوافز خاصة عندما تعمــل ، لــذلك يصعب إدخال خدمات مصرفية حديثة في ضوء التخصص والوضع الإداري القائم .

3- الاعتماد الكامل على الإقراض في توظيف الأموال نظراً لعدم توفر خدمات مصرفية مــتطورة ونظراً لعدم وجود سوق مالية لتداول الأسهم والسندات وبالتالي ينحصر النشاط المصرفي في الإقراض فقط.

4- محدوديــة الــتعامل بالقطــع الأجنبــي نظراً لتخصص المصرف التجاري السوري بالــتعامل مع العالم الخارجي واحتكاره للتعامل بالقطع الأجنبي مما يحرم المصارف الأخــرى مــن هذه الميزة ، إضافة إلى ذلك فإن التعامل بالقطع الأجنبي للاستيراد

---

[1] عبدة محمد فاضل الربيعي : الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية ، الناشر مكتبة مدبولي ، القاهرة 2004 ص 42-46 .

[2] المؤلف : النظام النقدي والمصرفي السوري ، دار الرضا للنشر دمشق 2000 .

والتـــصدير فقـــط لأنه حتى الوقت الحاضر العملة السورية غير قابلة للصرف ولا يسمح بتداول القطع الأجنبي إلا للأعمال التجارية المحدودة ولأهداف محدودة

ثالثاً : مشكلة التقانات المصرفية :

إن تطـــور وســـائل الاتـــصال وأجهـــزة الـــربط وظهور شبكة الانترنت كان عاملا هاماً ومساعداً لتطوير الأعمال المصرفية وانتشار خدماتها محلياً ودولياً لأن كل عملية تحويل فـــي الماضي بين مصرف وآخر أو بين ثلاثة مصارف كانت تستغرق 20 إلى 30 يوماً أما الآن فأصبحت التقانات الحديثة تختصر هذه المسافة لأيام وأحياناً لساعات .

فالعمـــل المصرفي الحديث هو تكنولوجيا حديثة نظراً لاستخدام الصراف الآلي وبطاقات الائتمان والمحاسبة الآلية و الرقابة وغيرها [3].

وكل مصرف لا يستطيع إدخال هذه التقانات الحديثة لا يستطيع مجارات التطور الحاصل فـــي قطاع الخدمات المصرفية وبناءً على ذلك تعاني المصارف السورية من الصعوبات التالية :

1- **تعاني المصارف العامة من نقص واضح في الأجهزة التكنولوجية وخاصة الكمبيوتر ــ الفاكس ــ أجهزة الربط ــ الصراف الآلي وغيرها فالأجهزة الموجودة في فروع المـــصارف قديمة وتحتاج لتحديث أو الاستبدال لتواكب التقانات الحديثة المستخدمة في المصارف .**
2- **لا تـــستطيع المـــصارف اســـتخدام شبكة الانترنت فيما بينها ولا يستطيع المصرف الواحد استخدام هذه التقانة مع الفروع نظراً لأن المراسلات لا تعتبر رسمية إذا لم تحمل الخاتم والتوقيع بين الفروع والإدارة العامة أو بين الإدارات المصرفية بعضها بعضاً .**
3- **لم يستطع أي مصرف إنجاز الربط الكامل بين الإدارة والفروع فالبعض حقق بعض الانجازات الجزئية والبعض ما زال يعاني من مشاكل الربط .**

---

[3] سمير سعيفان : المصارف الخاصة ودورها في التنمية ، ندوة سيما الاقتصادية الثالثة لعام 2001 ، مركز الرضا للكمبيوتر والنشر ص 243-254 .

4- النظام المحاسبي المستخدم هو النظام المحاسبي الموحد وهو لا يصلح للمؤسسات الإنتاجية فكيف يطبق على المصارف ؟ ، فقد ساهم هذا النظام في تخلف المؤسسات وتخلف القطاع العام ومع ذلك ما زال مستمراً حتى الوقت الحاضر ولا تستطيع المصارف شراء أنظمة متطورة خاصة بالمصارف لأن تكاليفها مرتفعة تصل إلى 50 مليون أي ما يعادل نصف الأرباح السنوية للمصرف الرابح .

عاشراً : المؤشرات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي :

إن تحليل وتوصيف المشكلات التي تعاني منها المصارف الوطنية يساهم في تركيز الأفكار حول ضرورة إيجاد الحلول العلمية لهذه المشكلات ، إضافة إلى ذلك فإن اختبار فرضية وجود مشكلة تتطلب مقارنة المؤشرات المصرفية العالمية بالمؤشرات المحلية للتعرف على مدى الانحراف بهدف التحول نحو الحلول اللازمة .

إن دراسة واقع المشكلات وتشخيصها ووضعها في المكان الصحيح يفرض علينا اختبار المؤشرات التالية :

1- مؤشر الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي :

يصل حجم الاستثمار إلى الناتج في الدول المتقدمة إلى 25% -30% في حين يرتفع هذا المؤشر في الدول النامية إلى 30%-35% نظراً لأن هذه الدول بحاجة ماسة للاستثمارات وخاصة في القاعدة الأساسية .

بلغ حجم الاستثمار في سورية لعام 2003 حوالي 243.6 مليار ليرة [1].

بلغ حجم الناتج حوالي 1052.9 مليار ليرة .

وبذلك تكون النسبة :

$$\text{معدل الاستثمار} = \frac{\text{الاستثمار}}{\text{الناتج}}$$

$$\frac{243.6}{}$$

[1] المجموعة الاحصائية السورية لعام 2004 ، احصاءات الدخل القومي ص 564 .

$$\frac{}{1052.9} = 23.1\%$$

وبما أن سورية من الدول النامية هذا يعني انخفاض حجم الاستثمارات للناتج بحوالي 7% وتلعب المصارف دوراً هاماً في هذا المجال وتتحمل جزءاً من انخفاض حجم الاستثمارات .

2- مؤشر الودائع للناتج :

كلما ازداد حجم الودائع للناتج كلما دل ذلك على تطور مستوى الوعي المصرفي وتطور النقود الخطية .

$$\frac{\text{الودائع المصرفية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} = \frac{551.2}{1052.9} = 52.3\%$$

لقد ارتفع مستوى الوعي المصرفي حيث بلغت الودائع للناتج في عام 1990 حوالي 26% وبلغت في عام 2000 حوالي 40% بينما حالياً تبلغ 52.3% هذا يعني وجود تطور واضح في الودائع المصرفية .

3- القروض المصرفية للودائع المصرفية / استثمار الودائع :

$$\text{معدل إقراض الودائع} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100 = \frac{282.9}{551.2} \times 100 = 51.3\% .$$

هذا يعني أن نسبة استثمار الودائع هي 50% النصف تقريباً في حين تصل هذه النسب في المصارف العالمية إلى 80-85% .

4- القروض للناتج :

يعتبـــر مؤشـــر القروض المصرفية للناتج من المؤشرات الهامة التي تعبر عن حالة الاقتصاد من (ركود أو رواج) . وبالتالي نلاحظ في سورية ما يلي :

$$\text{القروض المصرفية} = \frac{282.6}{1052.9} \times 100 = 26.8\ \% \times 100 = \text{الناتج المحلي}$$

إن هـــذه النـــسبة متدنـــية جـــداً مقارنـــة مع دول أخرى حيث تتراوح هذه النسبة بـــين 60-70% مـــن حجـــم الناتج وبالتالي تعبر هذه النسبة عن وجود حالة ركود وتشدد في الإقراض بآن واحد .

إن هذه المؤشرات توضح تراجع دور وأهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني لذلك لا بد من إعادة الهيكلة والإصلاح لكي تمثل المصارف مكانتها الصحيحة .

أحد عشر : المقترحات والتوصيات :

بالطـــبع لا يمكـــن إجـــراء الإصلاح المصرفي دون إجراء الإصلاح الاقتصادي الشامل لأن الإصـــلاح الجزئي أو الإصلاح القطاعي لا يعطي النتائج الإيجابية إلا إذا ترافق مع مجموعة إصـــلاحات شاملة 0 لقد باشرت الحكومة منذ عام 2000 بالإصلاح الاقتصادي وكان أخرها تبني الدولة لاتجاه اقتصاد السوق نظرا" للاستحقاقات التالية :

1 ــ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2005/1/1 وحصول العديد من السلع على التحرير الكامل من الرسوم والحصص 0

2ـــ التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع أوربا في 2004/10/19 الأمر الذي يـــؤكد بأن حركة السلع والخدمات سوف تبدأ في هذا العام أو في بداية عام 2006 وسوف يتحول البحر المتوسط إلى بحيرة سلام كما تنص أكثر الاتفاقات بين أوربا ودول المتوسط 0

3 ــ تقدمت سورية بطلب انضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2002

4ـــ توقـــيع العديـــد مـــن الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية وإيران وتركيا وروسيا وغيرها.

إن هذه الظروف والمستجدات قد فرضت على سورية الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا ما يفرض عليها اتباع اقتصاد السوق لكي تتكامل مع الدول العربية ودول الجوار وأوربا

لقــد شــهدت سورية منذ عام 2000 وحتى الوقت الحاضر ثورة تشريعية بكل معنى الكلمة شــملت كافــة التــشريعات والقوانين بما فيها المصارف وقد شملت الإصلاحات المصرفية إصدار القوانين التالية : 1 ــ إصدار القانون 28 لعام 2001 الناظم لعمل المصارف الخاصة .

2 ــ إصدار القانون 29 لعام 2001 الناظم للسرية المصرفية وأسس التعامل مع الزبائن وكشف الحسابات .

3 ــ إصدار القانون 23 لعام 2002 قانون النقد الأساسي الناظم لعلاقة المصرفي المركزي مع المصارف الأخرى وتشكيل مجلس للنقد والتسليف 0

4 ــ إصدار المرسوم 59 قانون مكافحة تبييض الأموال لعام 2003 .

5ــ إصدار العديد من الإجراءات والقرارات الناظمة للعمل التجاري وما يخص منها العلاقة مع العمل المصرفي 0

ومازالت المصارف العامة بحاجة للعديد من الإصلاحات والتي ينبغي أن تصدر تباعا" وفق الأولويات التالية :

أولا" : الأنظمة والقوانين والتشريعات :

1 ــ تعــديل أنظمة العقود وقد صدر القانون 51 الناظمة للعقود في مؤسسات القطاع العام وســوف يــتم تعمــيمه فــي بداية 2005 للعمل به ويتضمن هذا القانون العديد من مزايا والصلاحيات الواسعة للمد راء في إبرام العقود

3 ـــ تعديل أنظمة الأجور وقد صدر قانون العاملين الموحد رقم 50 لعام 2004 ويتضمن بعــض التعديلات للحوافز والمزايا لكنه لم يعط أي ميزة تفصلها عن المؤسسات الإنتاجية ، فــي حين صدرت في مصر تشريعات أخذ بموجبها موظفي المصارف مزايا وحوافز إضافية تزيد عن القطاعات الأخرى

4 ــ إلغاء قرار التخصص المصرفي الصادر عن وزير الاقتصاد رقم 813 تاريخ 9 /1966/10 وذلك بهدف توسيع مجالات الاستثمار والتوظيف في المصارف (1)

[1] كمال شرف– هاشم أبو عراج النقود والمصارف : كلية الاقتصاد جامعة دمشق 1994 ص 209

5 ــ إصــدار قانــون ســوق الأوراق المالــية وإحداث هيئة الأوراق المالية بهدف توسيع مجالات الاستثمار للمصارف 0

ثانيا"ــ الأسس والقواعد الفنية :

إن إصــلاح العمــل المــصرفي يــتطلب تطوير الأنظمة المصرفية الداخلية والعلاقات بين المــصارف العامــة والخاصــة والعلاقــة مع المصرف المركزي وبقية المؤسسات المالية والنقدية وسوق الأوراق المالية وفي هذا الإطار ينبغي تطوير الإجراءات التالية :

1ـــ تطويــر أنظمة العمليات للمصارف لكي تصبح مصارف شاملة على قاعدة التخصص المــصرفي ، أي يبقــى المصرف مهتماً بالأنشطة الصناعية ــ ويتوسع في تمويل التجارة الخارجية والداخلية والمجالات الأخرى 0

2 ــ السماح للمصارف بتداول القطع الأجنبي و التعامل مع العالم الخارجي و ذلك في إطار توسيع مجالات الاستثمار

3- مزاولة الصيرفة الإلكترونية من خلال شبكة الصراف الآلي و بطاقات الدفع الإلكترونية

4-تــنويع القــروض و مجــالات الاســتثمار المصرفي و البطاقات الائتمانية و البطاقات الادخارية و غيرها

5- إصــدار ســندات القــروض و شهادات الاستثمار بمختلف أنواعها و لجميع المصارف بحيث تزداد مجالات الاستثمار أمام المواطنين

ثالثاً : الأنظمة الإدارية و التأهيل:

تعتبر الأنظمة الإدارية و التأهيل و التدريب من المقومات الهامة في مجال العمل المصرفي لان تــراكم الخبــرات و تطــورها يساهم بشكل باشر في زيادة ربحية المصارف و في هذا الإطار ينبغي القيام بالإجراءات التالية :

1- إعـــادة تأهـــيل جميع الموظفين على الصيرفة الحديثة وذلك عن طريق إجراء دورات تخصصية للفنيين العاملين في مجال الإيداع و الإقراض و الصيرفة الإلكترونية .

2- إعادة توزيع الموظفين بين دوائر الدولة و تخصيص المصارف بالشهادات الجامعية و المعاهـــد التخصصية و تخفيض عدد العمال المساعدين و الخدمات التي لا تساهم في تطوير العمل المصرفي

3- زيادة حجم الحوافز و المزايا التي يحصل عليها موظفي المصارف و ذلك لزيادة حجم العطاء و تحسين الخدمات المصرفية .

4- إجراء دورات تخصصية خارجية و تبادل الخبرات فيما بين المصارف العربية بهدف تحسين مستوى العمل المصرفي المحلي و العربي .

رابعاً: استخدام التقانات الحديثة:

إن تطويـــر الخدمات المصرفية و الإسراع بها أصبح من سمات عالم المصارف (الصناعة المـــصرفية)،فكلمـــا تطـــورت هـــذه الصناعة كلما تحسنت الخدمات و زادت أرباح المصارف لذلك قامت المصارف في الدول المتقدمة بتطوير هذه الخدمة بغية تحقيق راحـــة الـــزبون و زيادة الأرباح و ما السحوبات و الإيداعات الالكترونية و تحريك الحـــساب عبـــر الانتـــرنيت إلا إحدى أهم هذه الأدوات لذلك ينبغي على المصارف السورية تطوير هذه الخدمات و الاستفادة من خبرات الآخرين في هذا المجال و هذا الأمر يتطلب انجاز أنظمة المحاسبة المتطورة من جهة و إحكام الرقابة على العمل المصرفي من جهة ثانية و ذلك بهدف التخفيف قدر الإمكان من الأزمات أو الأخطاء المـــصرفية التـــي قد تحصل عند استخدام الصيرفة الحديثة،إضافة الى ذلك يتطلب الأمـــر شراء تقانات و أجهزة ربط محلية و دولية متطورة لكي يتم انجاز الصيرفة الالكترونية بسرعة و دون أخطاء الفترة الزمنية المقترحة .

أخيرا:

إن عملـــية الإصـــلاح المصرفي تحتاج بشكل أساسي للتنظيمات والإجراءات من جهة والخبرات من جهة ثانية فبقدر ما تستطيع المصارف إنجازهما معاً بقدر ما تساهم في تـــسريع خطـــوات الإصـــلاح وزيـــادة حجم الربحية المتوقعة ،إضافة إلى ذلك تساهم خطـــوات الإصـــلاح المصرفي في تحسين وزيادة خطوات الإصلاح الاقتصادي لان كل تطوير مصرفي سوف ينعكس إيجابا على باقي القطاعات الاقتصادية.

قائمة المراجع

منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادي ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.

خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض ، 1991 .

هشام متولي : صندوق النقد الدولي ، ترجمة ، دار طلاس ، دمشق 1993.

سامي عفيف حاتم : اقتصاديات النقود والبنوك ، النسر الذهبي للطباعة القاهرة 2004 .

عبدة محمد فاضل الربيعي : الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية ، الناشر مكتبة مدبولي ، القاهرة 2004 .

النظام النقدي والمصرفي في سورية، مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق 2000.

د.صبحي تادرس قريصة وأحمد نعمة الله : اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1995.

د. علي كنعان اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ، منشورات دار الحسنين دمشق 1997م

زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية بيروت، 1998.

د. فؤاد مرسى النقود والبنوك – دار المعارف – القاهرة 1985م .

د.سليمان أبو دياب : اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

هــشام البساط : كيف تصبح المصارف العربية مؤسسات كبرى ، مجلة المصارف العربية العدد 205 لعام 1998 .

المؤلف، الإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة سيما، دمشق 2001، ص6.

مكرم صادر: تحديث النظام المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 2001، ص2.

شفيق الأخرس: تحديث النظام المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية دمشق 2001 ص2.

ســوزان كرين وآخرون: العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل والتنمية آذار 2003، المجلد 40، العدد1.

قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 دمشق 2002 .

نبيل سكر: الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق 1995 .

ضياء مجيد : الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2000 .

المؤلف : الخدمات المصرفية في سورية ندوة معرض باتكس .دمشق 2003.

المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004 .

إدارة البحوث : عملية الإصلاح المصرفي في سورية مجلة التأمين والتنمية العدد 25 دمشق 2004 .

المؤلف : النظام النقدي والمصرفي السوري ، دار الرضا للنشر دمشق 2000 .

سـمير سـعيفان : المصارف الخاصة ودورها في التنمية ، ندوة سيما الاقتصادية الثالثة لعام 2001 ، مركز الرضا للكمبيوتر والنشر .

المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004 ، إحصاءات الدخل القومي .

فيليب دي يوربون : مستقبل البحر الأبيض المتوسط نحو شراكة أوربية متوسطية ترجمة المعهد التونسي للدراسات برشلونه 1997

- world bank, world debt tebt tables< external debt of developing countries, vol, (1989-1990) washington dc., 1990.

-Microfinance Work In The Middle East And North Africa – Judith Brandsma And Rafika Chaouali- Working Paper (23076 December 1998)

-http://puplications.worldbank.org

- www.amf.org.ae/varabic/showpage.asp